كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

المعاهدات الدولية

في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني

دراسة فقهية مقارنة

بقلم
عثمان بن جمعة ضميرية

رمضان ١٤١٧هـ - العدد ١٧٧ السنة الخامسة عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

■ قال الله سبحانه وتعالى :

﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (٩١) وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة النحل: ٩١ – ٩٢]

■ وقال جلَّ شأنه :

﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ (٥٥) الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لا يَتَّقُونَ (٥٦) فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [سورة الأنفال: ٥٥ – ٥٧]

■ وقال جلَّ جلاله :

﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة: ١٠٠]

المقدمة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﷺ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن اهتدى بهديه واستنّ بسنته إلى يوم الدين.

وبعد :

-١-

فقد اقتضت حكمة الله تعالى أن تُخْتم الرسالات السماوية برسالة نبينا محمد ﷺ، فكانت رسالته دعوة عالمية خالدة، تتميز بالسموِّ والكمال، وتنطق بالهدى والعدالة والحق، وتهدف إلى صلاح الفرد والمجتمع وإلى خير الإنسانية بأجمعها.

ودعوةٌ هذا شأنها لابدّ أن تنظِّم العلاقة بين الفرد وخالقه، وبين الفرد وأخيه في المجتمع، وبين الفرد والمجتمع كلِّه من حوله، كما تنظم علاقة الأمة المسلمة بغيرها من الأمم، إذ هي «تحدٌّ للمكلفين حدوداً في أمور دينهم ودنياهم».

-٢-

وكان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يتلقَّون أحكام هذه الشريعة عن النبي ﷺ مباشرة، فيرجعون إليه في كل مايتصل بشؤون

الدينْ والدنيا، في مجال العقيدة والإيمان، وفي مجال العبادة والأخلاق، وفي نطاق المعاملات المالية... الخ، وحفظوا ذلك عنه وفهموه وصدَروا عنه في فقههم.

وبعد أن انتقل النبي ﷺ والتحق بالرفيق الأعلى، وتفرَّق الصحابة في البلدان، وصار كلُّ واحدٍ منهم مرجعَ ناحية من النواحي، كثرت الوقائع، وجدَّت الحوادث، وكان كلٌّ منهم يفتي فيما يواجهه من مسائل بحسب اجتهاده؛ وقد تتلمذ عليهم جيل من التابعين أخذ عنهم العلم: قرآناً وسنة واستنباطاً منهما، ضمن قواعد وضوابط تضبط عملية الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية، دُوِّنت فيما بعد، وأطلق عليها اسم «أصول الفقه».

وفي هذه المرحلة انتشرت رواية أحاديث النبي ﷺ، وأعقب ذلك عمليةٌ نشيطة في التدوين، وظهورُ مدرستين فقهيتين هما: مدرسة أهل الحديث في المدينة النبوية، ومدرسة أهل الرأي في العراق (الكوفة).

-٣-

وليس من غرضنا في هذه المقدمة دراسة تطور هاتين المدرستين وخصائص كل منهما، ووجه الفرق بينهما... ولكن حسبنا هنا الإشارة إلى أن هذا الانقسام تعمَّق فيما بعد، وأدَّى إلى انفصامٍ بين أهل الرأي وأهل الحديث، وكل منهما بحاجة إلى الآخر، حتى إن الإمام الخَطَّابيَّ رحمه الله قد رأى في عصره آثار هذا الانقسام فكتب في مقدمة كتابه «معالم السنن» يقول:

«ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين، وانقسموا إلى فرقتين: **أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر**، وكلٌّ واحدةٍ منهما لاتتميز عن أختها في الحاجة، ولاتستغني عنها في دَرْكِ ماتنحوه من البُغْيَةِ والإرادة، لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكلُّ بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهارٌ، وكلُّ أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قَفْرٌ وخراب.

وجدتُ هذين الفريقين – على مابينهم من التَّداني في المحلَّيْنِ، والتقارب في المنزلتين، وعمومِ الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمولِ الفاقة اللازمة لكلٍّ منهم إلى صاحبه – إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحقِّ بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين!

فأما هذه الطبقة، الذين هم أهل الأثر والحديث، فإن الأكثرين منهم إنما وكْدهم الروايات وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب، لايراعون المتون، ولايتفهمون المعاني، ولايستنبطون سيرها، ولايستخرجون ركازها وفقهها، وربما عابوا على الفقهاء وتناولوهم بالطعن، وادّعوا عليهم مخالفة السنن، ولايعلمون أنهم عن مبلغ ما أُوتوه من العلم قاصرون، وبسوء القول فيهم آثمون.

وأما الطبقة الأخرى، وهم أهل الفقه والنظر، فإن أكثرهم لايعرِّجون من الحديث إلا على أقلِّه، ولايكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولايعرفون جيِّده من رديئه، ولايعبأون بما بلغهم منه أن يحتجُّوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق

آراءهم التي يعتقدونها؛ وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قَبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاورته الألسن فيما بينهم، من غير تَثَبُّتٍ فيه أو يقين علمٍ به، فكان ذلك ضلَّة من الرأي، وغبناً فيه.

وهؤلاء – وفَّقنا الله وإياهم – لو حكي لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نِحَلِهم قولٌ يقوله باجتهادٍ من قِبَل نفسه، طلبوا فيه الثقة واستبرؤوا له العهدة؛ فتجد أصحاب مالك لايعتمدون من مذهبه إلا ماكان من رواية ابن القاسم والأشهب وضربائهم من تلاد أصحابه، فإذا جاءت رواية عبدالله بن عبدالحَكَم وأضرابه لم تكن عندهم طائلاً.

وترى أصحاب أبي حنيفة لايقبلون من الرواية إلا ماحكاه أبويوسف ومحمد بن الحسن والعلْية من أصحابه، والأجلَّة من تلاميذه، فإن جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذويه رواية قولٍ بخلافه لم يقبلوه ولم يعتمدوه.

وكذلك تجد أصحاب الشافعي إنما يعوّلون في مذهبه على رواية المُزَنِيِّ والربيع بن سليمان المرادي، فإذا جاءت رواية حرملة والجيزي وأمثالهما لم يلتفتوا إليها، ولم يعتدّوا بها في أقاويله.

وعلى هذا عادةُ كلِّ فرقة من العلماء في أحكام مذاهب أئمتهم وأستاذيهم...الخ».

-٤-

وهذه الكلمة الضافية الرائعة من عيون ماكتبه الإمام الخطابي – – رحمه الله – تؤكد أهمية الجمع بين الحديث والرأي السليم، أو

النظر والأثر؛ لأن كل واحد منهما محتاج إلى الآخر، فالشافعي - كما قال القاضي عياض - تمسك بصحيح الآثار واستعملها، ثم أراهم أن من الرأي مايُحتاج إليه، وتُبنى أحكام الشرع عليه، وأنه قياس على أصولها، وَمُنْتَزَعٌ منها، وأراهم كيفية انتزاعها والتعلق بعللها وتنبيهاتها، فَعَلِم أصحاب الحديث: أن صحيح الرأي فرع للأصل، وعلم أصحاب الرأي: أنه لافرع إلا بعد أصل، وأنه لا غنى عن تقديم السنن والآثار أولاً.

- ٥ -

وهذا الرأي الذي تقدم ينبئ عن مكانة مَنْ جعله الله تعالى مَعْلَماً من معالم هذه المدرسة المتميزة، التي توازن بين مدرستي الحديث والرأي في الفقه الإسلامي، ويشير إلى المنزلة الرفيعة التي يتبوّؤها الإمام محمد بن الحسن الشيباني، تلميذ الإمام أبي حنيفة النعمان وصاحبُه، رحمهما الله تعالى.

وما أكثر مانجد من منارات، ومعالم في تاريخنا الإسلامي المجيد!! فلتكن هذه المقدمة عن واحدٍ من هذه المنارات، عن الإمام محمد بن الحسن، الذي تتلمذ على أبي حنيفة وتأثر بفقهه، ونبغ في مدرسته، حتى أصبح مرجع أهل الرأي في حياة أبي يوسف بعد وفاة أبي حنيفة، وهو الذي رحل إلى المدينة وأخذ عن الإمام مالك بن أنس، وله رواية خاصة «للموطأ»، وهي رواية مشهورة من أوثق الروايات وأجلّها، يعقّب أحاديثها بما عليه العمل عند أبي حنيفة، ويبين السبب الذي من أجله وقع الخلاف؛ قال الإمام محمد: أقمت على باب مالك ثلاث سنين، وسمعت منه لفظاً سبعمائة حديث ونيّفاً.

وقال الشافعيُّ: كان محمد بن الحسن إذا حدّثهم عن مالك امتلأ منزله وكثروا، حتى يضيق بهم الموضع.

- ٦ -

في سنة ١٣٢هـ، رزق أبوعبدالله، الحسن بن فرقد الشيباني، من أهل «حَرَسْتا» في غوطة دمشق ببلاد الشام، بولده محمد بن الحسن، في «واسط»، بالعراق، فقد كان أبوعبدالله في جند الشام؛ وانتقلت أسرته إلى مدينة «واسط» وفيها ولد محمد بن الحسن الشَّيباني الحرَسْتَاني، ثم انتقل إلى «الكوفة» مع والده.

وفي العراق، نشأ محمد بن الحسن وترعرع، ثم حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ تعليمه، وبدأ يختلف إلى حلقة أبي حنيفة في «الكوفة»، وقد جرى معه مايدل على نبوغه المبكر وذكائه المتوقد، ولم تكن حلقة أبي حنيفة مجرد حلقة عادية لتعليم مبادئ الفقه، بل كانت مدرسة تضم النوابغ من الطلبة الذين يذكي فيهم شيخهم روح الاجتهاد والبحث بمسائله التي يطرحها عليهم ثم مناقشتها بكل حرية وشورى ليصل إلى رأي ناضج، يأمر بعد ذلك بكتابتها وتدوينها في بابها من كتاب الفقه الإسلامي العظيم.

وانصرف محمد بن الحسن كليّاً إلى العلم انصرافاً ملك عليه جوانب حياته، حتى إنه قال لأهله: لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا بها قلبي وخذوا ماتحتاجون إليه من وكيلي، فإنه أقل لهمّي وأفرغ لقلبي.

- ٧ -

لازم محمد بن الحسن شيخه الأول أبا حنيفة، وسمع منه وكتب عنه، وبعد وفاته لازم أبا يوسف حتى برع في الفقه، وسمع أيضاً من مسْعَر بن كِدَام، ومالك بن مِغْوَل، وعمر بن ذرٍّ الهمداني، وسفيان الثَّوْري، والأوزاعيّ، ولازم مالك بن أنس مدة - كما سبق - حتى انتهت إليه رياسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف.

وتفقه به أئمة أعلام كالشافعيِّ، وأبي عُبيدٍ القاسم بن سَلاَّم، وهشام بن عُبيد الله الرازيّ، ويحيى بن مَعِيْن، ومحمد بن سَمَاعة، وأسدِ بن الفُرَات، وغيرهم كثير.

- ٨ -

وقد أثنى عليه العلماء ثناء عاطراً يدلُّ على علو مكانته ومنزلته، وحسبك شهادة الإمام الشافعي فيه!.

قال الإمام الشافعي : أخذت من محمد بن الحسن وِقْرَ بعيرٍ من علم، وما رأيت رجلاً سميناً أفهم منه - أو أخف روحاً منه - وكان يملأ القلب والعين.

وقال : كان إذا تكلم خُيِّل لك أن القرآن نزل بلغته.

وقال أبوعُبيد القاسم بن سلاَّم : مارأيت أعلم بكتاب الله منه.

وكان الشافعي أيضاً يقول : مارأيت أحداً سئل عن مسألة فيها نظر إلا رأيت الكراهية في وجهه إلا محمد بن الحسن، وما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام، والعلل، والناسخ والمنسوخ من محمد بن الحسن، ولو أنصف الناس لعلموا أنهم لم يروا مثل محمد بن الحسن، ماجالست فقيهاً قط أفقه ولاأفتق لساناً بالفقه منه، إنه كان يحسن من

الفقه وأسبابه أشياء تعجز عنها الأكابر...

وقال إبراهيم الحَرْبيُّ : قلت لأحمد بن حنبل : من أين لك هذه المسائل الدقيقة؟ قال : هي من كتب محمد بن الحسن.

هذه شهادة إمام أهل السنة، وتلكم شهادة ناصر السنة واضع علم الأصول في الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني، تُغْنيان عن كل شهادة بعدهما.

- ٩ -

وذلك كله يشير إلى طرف من منزلة الإمام محمد - رحمه الله - في الفقه الإسلامي ومكانته فيه؛ وقد رتّب العلماء طبقات المجتهدين في الفقه الإسلامي ووضعوا محمداً - رحمه الله - في الطبقات الأولى، إن لم يكن في أول طبقة منها، وهي طبقة المجتهدين في الشرع اجتهاداً مطلقاً.

ومع الخلاف في كون الإمام محمد مجتهداً مطلقاً أم لا؟ فإن مكانته في العلم مكانة بارزة، **ففي التفسير** تُعْرَف مكانته من قول الشافعي - رحمه الله - : «لو أشاء أن أقول : نزل القرآن بلغة محمد ابن الحسن لقلت، لفصاحته» ويقول محمد - رحمه الله - : «ينبغي لقارئ القرآن أن يفهم مايقرأ» فله مكانته في معرفة أسلوب القرآن الكريم وبيان أحكامه، وناسخه ومنسوخه، ومن ثَمَّ كان من أعلم الناس بكتاب الله.

وفي الحديث والسُّنّة : كان للإمام محمد عناية خاصة، فهو قد رحل إلى الإمام مالك و سمع منه «الموطأ»، وله روايته الدقيقة، التي

تتميز عن رواية يحيى الليثي، حيث يعقِّب بقول أبي حنيفة وقوله في كل مسألة غالباً؛ والكتاب مطبوع وله شروح متعددة كشرح مُلاَّ علي القاري وغيره.

وله كتاب «الآثار» الذي يروي فيه أحاديث مرفوعة وموقوفة ومرسلة، وعليه شروح، وقد عُني الحافظ ابن حجر برجاله، فكتب رسالته «الإيثار بمعرفة رجال الآثار». وفي سائر كتبه جملة صالحة من الأحاديث والآثار.

وأما ثقافته اللغوية، فحسبك قول الإمام الشافعي : إنه كان من أفصح الناس. وكان ثعلب يقول : محمدٌ عندنا حجة من أقران سيبويه، وكان قوله حجة في اللغة؛ وذكر ابن يعيش في شرحه خطبة «كتاب المفصَّل» أن محمداً ضمَّن كتابه المعروف بـ «الجامع الكبير» في كتاب الأيمان منه، مسائل فقه تُبتنى على أصول العربية، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخة في هذا العلم... وكان أبوعلي الفارسي يتعجب من تغلغل الإمام محمد في النحو، في «الجامع الكبير».

وقال ابن جنِّي عن كتب الإمام محمد وأثرها في علم النحو : إنما ينتزع أصحابنا منها العلَل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق.

- ١٠ -

والذي يشهد للإمام محمد ومكانته : تصانيفه ومؤلفاته، الجيدة المتقنة، التي كانت عماد الكتب المدوَّنة في الفقه الإسلامي، «كالأسدية» التي هي أصل «المدوَّنة» في مذهب الإمام مالك، وكتاب «الأم» للإمام الشافعي رحمه الله، وكتب الإمام محمد هي التي حفظت فقه المذهب الحنفي، وتعتبر أصولاً له، وبخاصة كتبه

الستة المعروفة بـ «ظاهر الرواية».

فمن كتبه: «الجامع الصغير» في الفقه، وقد طبع مع شرح له للكنوي سماه «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» وفي مقدمة الشرح تفصيل لشراح الجامع الصغير منذ القديم.

و«الجامع الكبير» وهو كتاب جامع لجلائل المسائل، مشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات، حتى قال بعضهم: ماوُضع في الإسلام مثل جامع محمد بن الحسن، وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة بعناية أبي الوفاء الأفغاني، وللكتاب شروح ومختصرات كثيرة.

«السِّيَرَ الصغير» و«السِّيَرَ الكبير» الأول: يرويه عن أبي حنيفة، والثاني من آخر مؤلفاته، وكلاهما في العلاقات الدولية وأحكام الجهاد، وعليه شروح كثيرة، وسنفرده - إن شاء الله تعالى- بفقرة مستقلة.

ومن أهم كتب الإمام محمد: «الأصل» أو «المبسوط»، وهو من أول تصانيفه، وأجمعها لأبواب الفقه، وفيه يسجل آراء أبي حنيفة، وأبي يوسف وآرائه هو، ويناقش ويعلّل للأحكام ويستدل لها، ويقبل ويرفض من الآراء، حسب منهجه الفقهي؛ وقد طبع هذا الكتاب، أو قسم كبير منه، في خمس مجلدات وصوِّر أخيراً في الباكستان، ومعه ماسبق أن حققه ونشره الدكتور شفيق شحاتة، وهو مايتضمن كتاب «السَّلَم» من أصل الكتاب.

وله كتاب «الزيادات» ألفها بعد «الجامع الكبير»، استدراكاً لما فاته فيه من المسائل.

وهذه الكتب الستة المتقدمة، هي التي تعرف في المذهب الحنفي بكتب «ظاهر الرواية» أو «مسائل الأصول» لأنها رويت بطريق الشهرة، أو التواتر عن الإمام محمد، بخلاف الكتب الأخرى التي رويت عنه بطريق الآحاد.

وقد جمع هذه الكتب كلَّها الحاكمُ الشهيد في كتاب واحد سمَّاه «الكافي» وقد شرحه السَّرْخَسِي في كتابه الضخم «المبسوط» الذي طبع في القاهرة في ثلاثين جزءاً، ثم صوِّر حديثاً عن هذه الطبعة، وما أجدره بطبعة علمية حديثة محققة مخرَّجة الأحاديث!

ومن كتبه الأخرى: «الرقيَّات» و«الكَيْسَانيَّات» و«الجُرْجَانيَّات» و«الهارُونيَّاتَ» و«النَّوادر»، وله أيضاً «الحُجة على أهل المدينة» وفيه احتجاج على فقهاء أهل المدينة في مسائل الفقه ومناقشتها، وقد طبع في أربع مجلدات بعناية أبي الوفاء الأفغاني، وتعليق المفتي السيد حسن الكيلاني.

ولهذه الكتب مخطوطات كثيرة في كثير من بلدان العالم الإسلامي، عُنِيَتْ بذكرها كتب التراث وتاريخ الأدب العربي، والكتب التي ترجمت حديثاً للإمام محمد بن الحسن الشَّيْبَاني.

- ١١ -

ولسنا الآن بسبيل الكتابة المفصلة عن جوانب شخصية محمد وفقهه - رحمه الله - ، فإن ذلك يحتاج إلى مقام غير هذا المقام، وما أردت لهذه الكلمات إلا أن تكون مقدمة بين يدي التعريف بكتابه الرائع «السِّير الكبير» وهو أول كتاب في العلاقات الدولية الإسلامية،

جعل كثيراً من المفكرين، ومنهم الأجانب. يعتبرون الإمام محمداً أبا القانون الدولي، قبل غروسيوس وغيره...

وكان الإمام محمد بن الحسن أول من أفرد للعلاقات الدولية في الإسلام مؤلفات خاصة يتناول فيها أحكام الجهاد والحرب، وأحكام الصلح والمعاهدات، وأحكام الأمان، وإرسال السفراء والمبعوثين، وآثار قيام الحرب، وسياسة المسلمين في تنظيم الحرب، ومايجوز ومالايجوز في ذلك كله... الخ.

وله في هذا كتابان: أحدهما «السِّيَرُ الصغير» الذي كتبه أولاً، وقد رواه عن أبي يوسف وقرأه عليه توثقاً من النصوص وصحة نسبة الرأي، والثاني «السِّيَرَ الكبير» وهو أوسع من الأول، كما أنه من آخر كتب الإمام محمد تأليفاً، وفيه إضافة وشرح أكثر وأوسع كما يظهر من عنوان الكتابين ومن مادتهما، ومن دراسة الشروح التي وصلتنا؛ وفي هذه الكلمة التعريفية بالكتاب، نخص فيها كتاب «السِّيَرَ الكبير» ومعه الشرح الممتع القيم الذي وضعه عليه شمس الأئمة السَّرْخَسِيُّ المتوفى في القرن الخامس الهجري مابين (٤٨٣ - ٤٩٠)هـ.

ولبيان قيمة هذا الكتاب وأهميته نذكر أن محمداً - رحمه الله - لما فرغ من الكتاب أمر أن يكتب هذا الكتاب في ستين دفتراً، وأن يحمل على عجلة إلى باب الخليفة.

فقيل للخليفة: قد صنف محمد كتاباً يحمل على العجلة إلى الباب؛ فأعجبه ذلك وعدَّه من مفاخر أيامه، فلما نظر فيه ازداد إعجابه به، ثم بعث أولاده إلى مجلس محمد - رحمه الله - ليسمعوا منه هذا الكتاب.

ومن الطريف في نقل الكتاب وروايته : أن إسماعيل بن توبة القزويني، مؤدِّب أولاد الخليفة، كان يحضر معهم لحفظهم كالرقيب، فسمع الكتاب، ثم اتفق أن لم يبق من الرواة إلا إسماعيل بن توبة وأبوسليمان الجُوْزَجَانِيّ، فهما رويا عنه هذا الكتاب. (شرح السِّير الكبير : ١/٣-٤).

وقد أثنى على هذا الكتاب كلُّ الباحثين المهتمين بالعلاقات الدولية في الإسلام، ووجدوا فيه علماً غزيراً، وأسلوباً ممتعاً، وفقهاً أصيلاً، فقال الدكتور نجيب أرمنازي في كتاب «الشرع الدولي في الإسلام» (ص٤٥) : «هو كتاب غزير المادة، جمُّ الفوائد، قد استوعب أصول هذا العلم، واستقصى غرائب مسائله، ولم يقتصر فيه على ماذهب إليه أعلام المذهب الحنفي، بل أورد كثيراً من مذاهب الآخرين وناقش أصحابها في حججهم.

وطريقة محمد في الترجيح في هذا الكتاب: هو أنه نظر فيما اختلف فيه أهل العراق وأهل الشام وأهل الحجاز، فرجَّح ما اتفق عليه فريقان، فأخذ به دون ماتفرد به فريق واحد، وهذا خلاف ماهو ظاهر المذهب في الترجيح عند الحنفية».

وإذا أردنا أن نوجز مافي الكتاب باختصار شديد، نقول : إنه يضع أسس العلاقات الدولية في حال السلم والحرب، فيبين معنى السِّير والجهاد، وأهمية الجهاد وغايته، ويحدد علاقة أهل الذمة بالمسلمين، ومايخصهم من أحكام، وينظم حالة السلم، ويضع أسس التنظيم والعلاقات في حال الحرب مبيناً مشروعية الجهاد، وإقليم الدولة ومدى سريان النصوص القانونية فيها من حيث الزمان والمكان،

وسياسة الحرب في الإسلام وتحديد المقاتلين، وبدء الدعوة للحربيين قبل الحرب، ومايتبع ذلك من آثار في الأموال والأشخاص، كما يحدد العلاقة مع المحايدين، وينظم حال الحياد، ويفصل أحكام المعاهدات والصلح والمستأمنين... وغير ذلك ممايبحثه اليوم علماء القانون الدولي.

- ١٢ -

وهذا كله يُعْلي من شأن هذا الكتاب وقيمته، فهو بحق أول كتاب في القانون الدولي العام والخاص في العالم كلِّه، وهذا يضع تاج فخار على هامة الإمام محمد، ويجعله رائد القانون الدولي، قبل أن يتفطن علماء القانون الوضعي إلى أهمية هذا الفرع من القانون والكتابة فيه، مما جعلهم يلتقون على إنشاء جمعية دَوْلِيَّة باسم «جمعية الشيباني للقانون الدولي» في «غوتنجن» بألمانيا، وقد انتخب لرئاستها آنذاك (١٩٥٥م) الفقيه المصري الدكتور عبدالحميد بدوي، وتهدف هذه الجمعية إلى التعريف بالشيباني وإظهار آرائه ونشر مؤلفاته المتعلقة بأحكام القانون الدولي الإسلامي.

ثم أعاد تنظيم هذه الجمعية المستشرق العراقي الصليبي مجيد خدوري، الذي أخرج كتاب «السّير» في أول طبعة له، وهو مأخوذ من كتاب «الأصل» للإمام محمد، وهو يختلف عن كتاب «السِّير الكبير» الذي وضعه مستقلاً بهذا الاسم وشرحه السَّرخسي.

- ١٣ -

ولهذه المكانة - التي تبوأها الإمام محمد - رحمه الله - حتى